شيأ بخلاف المدبر ومن أنفس اعتقه احدهما لانه اتلف عليه نصيبه وحال بينه وبينه
حتى قطع الخدمة وعند ابي يوسف ومحمد يعتق الكل ويضمن نصيب صاحبه
ان كان موسرا لان المدبر لا يتجزى عندهما ثم قال ابو يوسف نصف قيمته
لشريكه بالغا ما بلغ وقال محمد نصف الاقل من نصف قيمته ومن نصف بدل الكتابة
لان حق الذي لم يعتق في احد شيئين اما الرقبة بالعجز واما الكتابة بالاداء والاقل متيقن به
ذلك وبطل الفضل واحتج ابو يوسف بان العتاق يبطل معنى الكتابة فلم تعتبر الكتابة
مالا ولكن تعتبر للضمان وقد تناولت جنايته الرقبة فيضمن نصف القيمة بالغا
ما بلغ كما في القن وقد صرح ان الكتابة تبطل بالاعتاق فلم يكن الاكساب
بعد الاعتاق سالمة للعبد دون المولى وبذلك ايضا على ما قلنا ما ذكر
محمد في الاصل وقد اثبته في محصر الكافي للحاكم الشهيد وفي سروحه وفي الشامل
في قسم المبسوط في باب مكاتبة المريض كما ذكر محمد فقال الحاكم
رجل كاتب عبدا في صحته على الف درهم وقيمته خمس مائة درهم
فلما حضر الموت اعتقه ثم مات ولم يقبض منه شيأ قال يسعى في ثلثي قيمته
وتبطل الكتابة كانه لم يكاتبه ثم قال فان كان المولى قد قبض منه قبل ذلك
خمسمائة ثم اعتقه في مرضه سعى في ثلثي قيمته ولم يحسب له شيء مما ادى قبل
ذلك فان كان ادى المكاتبة الا مائة درهم ثم اعتقه في مرضه او وهب له
المائة سعى في ثلثي القيمة لانه اقل السعايتين وقال ابو حنيفة اذا كاتبه
في صحته ثم اعتقه في المرض سعى ان شاء في ثلثي قيمته وان شاء في ثلثي ما عليه من
المكاتبة الى هنا لفظ الكافي وقال شيخ الاسلام علاي الدين الاسجابي
في شرح الكافي الذي هو مبسوطه ولم يحسب له شيء مما ادى قبل ذلك لان
الاداء كان بجهة الكتابة وقد انتقضت تلك الجهة بالعتق فكانت السعاية

قوله

١٥٤

للعتق لا بجهة الكتابة فلم يحسب له ذلك لان الحساب على تقدير بقاء الاختصاص
ومتى بطلت تلك الجهة لم يسق الاختصاص فكان السيد آخذا اكساب عبده فلا
يحسب عليه هذا لفظه رحمه الله فعلم بذلك ان الاكساب بعد الاعتاق لا تسلم للمكاتب
فلو كانت تسلم لكان ما ادى قبل الاعتاق محسوبا على المولى فافهمه ان شاء الله تعالى
ثم ينبغي لك ان تعلم ان عقد الكتابة لازم في حق المولى حتى لا يملك فسخه الا برضا
المكاتب وغير لازم في حق المكاتب حتى ان له ان يعجز نفسه فينفسخ عقد الكتابة
بدون رضا المولى الا انه اذا احتال بنجم فلم يؤد وعجز للمولى ان يفسخ العقد وزوى
عن ابي يوسف انه لا يفسخ ما لم يحل نجمين لانه لو لم يثبت حكم الفسخ عند الامتناع
عن الاداء يتضرر به المولى كذا في التحفة وراءت في كتاب المجرد للحسن بن زياد
قال ابو حنيفة ولو ان رجلا كاتب عبده على الف درهم وقال قد عجزت
وانا في الرق لم يكن له ذلك الا ان يرضى بذلك المولى فيرد في الرق فان رده
المولى فتابعه المملوك صار مملوكا وبطلت الكتابة وان ابى المكاتب ان يرجع في
الرق وقد عجز عن المكاتبة واراد المولى رده في الرق او قال قد رددتك في
الرق لم يكن مملوكا وكان مكاتبا حتى يقدم الى القاضي فاذا رفعه الى القاضي
وقد حل نجم او نجمان اجله القاضي اياما فان ادى والا رده القاضي ان شاء
وان ابى في الرق فاذا قضى القاضي بالرد في الرق صار مملوكا وصار
عبدا للسيد كان كان وجد له المولى بعد ذلك مالا اخذه الى هنا لفظ كتاب
المجرد **قوله** وقد حصل له دونه اي حصل العتق للمكاتب بلا بدل الكتابة
قوله قال وان كان كاتبه على الف درهم الى سنة فصالحه على خمسمائة فهو
جائز اي قال في الجامع الصغير وصورتها فيما رجعت عن ابي حنيفة رضي الله
عنه في الرجل كاتب عبده الى سنة ثم صالحه على ان يعجل له خمس مائة ويضع عنه

فعتق

من رد ان ابا سالك نصف الله تعالى
على الاب والجد او صفه بالاداء

Copyright © King Saud University